|  |  |
| --- | --- |
| الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-20)جنيف، 1-9 مارس 2022 |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الإضافة 23للوثيقة 37-A |
|  | 17 سبتمبر 2021 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  |
| إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات |
| تعديل مقترح للقرار 89 |
|  |
|  |
| **ملخص:** | يهدف القرار 89 (الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات إلى الحد من فجوة الشمول المالي في البلدان النامية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتسم الخدمات المالية الرقمية المستقرة بالأهمية من أجل توسيع نطاق الشمول المالي، وتتطلب تعاون المستهلكين والشركات والمنظمين. وينبغي أيضاً تشجيع البحوث ووضع مبادئ توجيهية للمستعملين والشركات والمنظمين لحماية المستهلكين. |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **للاتصال:** | السيد ماسانوري كوندوالأمين العامجماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات | الهاتف: +66 2 5730044الفاكس: +66 2 5737479البريد الإلكتروني: aptwtsa@apt.int |

مقدمة

إن توسيع الشمول المالي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل مهم للحد من الفقر وتعزيز الرخاء. وتنتشر الخدمات المالية الرقمية بسرعة في البلدان النامية وتؤدي دوراً حيوياً في الحد من الفوارق في الدخل في هذه المناطق. كما أنها تساهم في توسيع نطاق المساواة بين الجنسين بزيادة مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية وزيادة دخلها.

وقد أعد قطاع تقييس الاتصالات القرار 89 في الجمعية العالمية لتقيس الاتصالات لعام 2016، الذي يركز على ما يلي:

1) توسيع نطاق الجهود التي يبذلها الاتحاد والدول الأعضاء في سبيل توسيع الشمول المالي من خلال زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

2) تشجيع استخدام أدوات وتكنولوجيات رقمية مبتكرة حسب الاقتضاء لتعزيز الشمول المالي؛

3) دعم إعداد التقارير وأفضل الممارسات بشأن الشمول المالي الرقمي؛

4) تشجيع إدماج سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية وحماية المستهلكين لتعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية بهدف تعزيز الشمول المالي.

وينبغي تحديداً تعديل القرار 89 للوفاء بالغرض منه وإبراز أهميته على نحو فعال.

المقترح

تقترح إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ مراجعة القرار 89 بإضافة نص جديد تحت الأجزاء *"إذ تذكر"* و*"إذ تضع في اعتبارها"* و*"تقرر"* للوفاء بالغرض من هذا القرار وإبراز أهميته.

MOD APT/37A23/1

القـرار 89 (المراجَع في جنيف، 2022)

تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
لسدّ فجوة الشمول المالي

(الحمامات، 2016؛ جنيف، 2022)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (جنيف، 2022)،

إذ تذكّر

 *أ )* بأن الشمول المالي من العوامل الأساسية للحد من الفقر وتعزيز الرخاء، ويوجد عالمياً ما يصل إلى ملياري شخص من المحرومين من الحصول على الخدمات المالية الرسمية وأكثر من %50 من البالغين في أفقر الأسر الذين لا يستفيدون من الخدمات المصرفية؛

*ب)* بأنه وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي بشأن الشمول المالي في العالم، لا يزال أكثر من نصف البالغين في أفقر 40 في المائة من الأسر في البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1 بدون حسابات مصرفية في عام 2017، وعلاوةً على ذلك، فإن الفجوة بين الجنسين من حيث امتلاك حسابات مصرفية لا تضيق كثيراً: ففي عام 2011، بلغت نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مصرفية 47 في المائة مقابل 54 في المائة للرجال، وفي عام 2014، بلغت نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مصرفية 58 في المائة مقارنةً بنسبة 65 في المائة للرجال، وفي 2017 بلغت نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مصرفية 65 في المائة مقارنةً بنسبة 72 في المائة للرجال؛

*ج)* بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، ولا سيما تكنولوجيات الهواتف المتنقلة، هو إحدى الطرق لسد فجوة الشمول الرقمي. وحالياً، تعتبر إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة الوحيدة التي أبلغت فيها نسبة 10 في المائة من البالغين بأن لديها حسابات مالية متنقلة؛ وتتزايد الخدمات المالية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا؛

*د )* بأنه وفقاً للفريق المتخصص التابع لقطاع تقييس الاتصالات والمعني بالخدمات المالية الرقمية (FG DFS)، تتيح الخدمات المالية الرقمية إمكانات هائلة لتلبية الاحتياجات المالية للفقراء وللمستهلكين الذين لا يملكون حسابات مصرفية. ويمكن أن يؤدي استخدام الوكلاء والقنوات الرقمية في المعاملات المالية إلى خفض التكاليف بنسبة 90 في المائة مقارنة بالمعاملات المماثلة التي تجري في الفروع المادية لمقدمي الخدمات المالية (SP). وقد أدى اعتماد الخدمات المالية الرقمية إلى زيادة هائلة في الشمول المالي؛

*هـ )* بأن الخدمات المالية الرقمية تزيد من مستوى دخل المرأة وتعزز مشاركتها في الحياة الاجتماعية في البلدان النامية، مما يؤدي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين؛

*و )* بالقرار 55 (المراجَع في الحمامات، 2016) لهذه الجمعية، بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين في أنشطة قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) للاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ز )* بأهداف الاتحاد التي تشمل تعزيز التعاون بين الأعضاء تحقيقاً لانسجام تنمية الاتصالات وتبادل أفضل الممارسات وتمكيناً من تقديم الخدمات بأقل تكلفة ممكنة؛

*ح)* بقرار مجلس الاتحاد 1353 (جنيف، 2012) الذي يعترف بأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عناصر أساسية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ويكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديري المكاتب، بتحديد الأنشطة الجديدة التي ينبغي أن يضطلع بها الاتحاد لدعم البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تدرك

*أ )* أن لجنة الدراسات 3 لقطاع تقييس الاتصالات انخرطت في دراسة الخدمات المالية المتنقلة من خلال فريق المقرِّر التابع لها المعني بالخدمات المالية المتنقلة، وذلك بالتعاون مع المنظمات المعنية بوضع المعايير (SDO) ذات الصلة؛

*ﺏ)* تشكيل فريق متخصص لقطاع تقييس الاتصالات معني بالخدمات المالية الرقمية (FG DFS) أنشأه الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) في اجتماعه الذي عُقد في جنيف، من 17 إلى 20 يونيو 2014، والذي تركز ولايته على الابتكارات في عمليات الدفع وتوفير الخدمات المالية عبر التكنولوجيات المتنقلة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء؛

*ج)* العمل الذي قامت به لجنتا الدراسات 2 و3 لقطاع تقييس الاتصالات في مجال الأنشطة المالية عبر الاتصالات خلال فترة الدراسة الأخيرة،

وإذ تضع في اعتبارها

 *أ )* أن مسألة الحصول على الخدمات المالية هي من الشواغل العالمية وتتطلب تعاوناً على الصعيد العالمي؛

*ب)* القرار 70/1 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015 بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي يعترف بأنه ينطلق من الأهداف الإنمائية للألفية ويسعى إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها، ويشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الطموحة التي تضع القضاء على الفقر في صميمها وترمي إلى تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

*ج)* أن هذه الخطة الجديدة تتضمن التعهد بعدة أمورمن بينها اعتماد وتنفيذ سياسات ترمي إلى زيادة الشمول المالي وإدماجه بالتالي في عدة أهداف مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذها؛

*د )* أن الخدمات المالية الرقمية المستقرة مهمة لتوسيع الشمول المالي، الأمر الذي يتطلب تعاون المستهلكين والشركات والمنظمين؛

*هـ )* ضرورة التعاون وتبادل أفضل الممارسات بين الهيئتين التنظيميتين لقطاع الاتصالات وقطاع الخدمات المالية ومع وزارات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين ضمن عدة أطراف نظراً إلى أن الخدمات المالية الرقمية تشمل مجالات تقع ضمن اختصاص جميع الأطراف،

وإذ تشير إلى

 *أ )* هدف تحقيق النفاذ المالي الشامل بحلول عام 2020 الذي حدده البنك الدولي وإلى أن هذا الهدف سيتحقق على الصعيد العالمي من خلال توفير النفاذ إلى حساب معاملات مالية أو جهاز إلكتروني لحفظ الأموال وإرسال المدفوعات وتلقي الودائع بوصفه اللبنة الأساسية لتمكين الناس من إدارة حياتهم المالية؛

*ب)* أن البنك الدولي تعهد بتمكين مليار شخص من الحصول على حسابات معاملات مالية من خلال تدخلات محددة لتحقيق هذا الهدف؛

*ج)* أن التشغيل البيني، *ضمن جملة أمور*، هو عنصر هام يتيح إجراء معاملات السداد الإلكترونية بطريقة سهلة وميسورة التكلفة وسريعة وسلسة وآمنة عن طريق حساب للمعاملات المالية، وأن الحاجة إلى التشغيل البيني هي أيضاً أحد النتائج التي توصل إليها فريق المهام المعني بجوانب الدفع في الشمول المالي (PAFI) التابع للجنة المعنية بالمدفوعات والبنى التحتية للسوق (CPMI) ومجموعة البنك الدولي، الذي حدّد التحسينات اللازمة في أنظمة وخدمات الدفع القائمة من أجل زيادة الشمول المالي، مع الإقرار بأن تنفيذ المعايير القائمة وأفضل الممارسات ينبغي أن يندرج في عداد الأولويات؛

*د )* أنه على الرغم من النجاح الهائل للخدمة المصرفية المتنقلة في بلدان مثل كينيا وتنزانيا وباراغواي وأوغندا، فإن الخدمات المالية الرقمية لم تحظَ بنفس القدر من النجاح وحجم الاستعمال في كثير من الاقتصادات الناشئة الأُخرى، ولذلك تدعو الحاجة إلى مواصلة وتسريع الجهود لنشر المعايير والأنظمة الداعمة للخدمات المالية الرقمية؛

*ﻫ )* أهمية القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية الرقمية ولا سيما للبلدان النامية وللأشخاص من الأسر ذات الدخل المنخفض من أجل تحقيق الشمول المالي؛

*و )* أن عمل الفريق المتخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية سيُعرض على الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات عام 2017؛

*ز )* زيادة الاهتمام باستخدامالخدمات المالية المتنقلة في البلدان النامية،

تقرر

1 مواصلة تطوير برنامج عمل قطاع تقييس الاتصالات، بما في ذلك العمل الجاري للجنة الدراسات 2 ولجنة الدراسات 3 من أجل الإسهام في الجهود العالمية المبذولة لتعزيز الشمول المالي، كجزء من عمليات الأمم المتحدة؛

2 إجراء دراسات ووضع معايير ومبادئ توجيهية في مجالات التشغيل البيني ورقمنة المدفوعات وحماية المستهلكين وجودة الخدمة والبيانات الضخمة وأمن المعاملات في الخدمات المالية الرقمية حيثما لا تؤدي مثل هذه الدراسات والمعايير والمبادئ التوجيهية إلى ازدواجية الجهود الجارية في مؤسسات أُخرى وتكون متعلقة بولاية الاتحاد؛

3 تشجيع البحث ووضع مبادئ توجيهية للمستهلكين والشركات والهيئات التنظيمية من أجل حماية المستهلك؛

4 تشجيع التعاون بين الهيئات التنظيمية للاتصالات وسلطات الخدمات المالية لإعداد وتنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية؛

5 تشجيع استخدام أدوات وتكنولوجيات مبتكرة حسب الاقتضاء لدفع عجلة الشمول المالي للجميع،

تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات بالتعاون مع مديري المكتبين الآخرين

1 بتقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ هذا القرار إلى مجلس الاتحاد سنوياً وإلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2020؛

2 بدعم إعداد تقارير وأفضل الممارسات بشأن خدمات الشمول المالي، مع أخذ الدراسات ذات الصلة في الاعتبار، حيثما يندرج ذلك بصورة واضحة ضمن ولاية الاتحاد ولا يؤدي إلى ازدواجية في العمل الذي تضطلع بمسؤوليته المؤسسات والمنظمات الأُخرى المعنية بوضع المعايير؛

3 بإنشاء منصة، أو التوصيل بالمنصات القائمة حيثما أمكن، للتعلّم من الأقران والحوار وتبادل الخبرات في الخدمات المالية الرقمية بين البلدان والمناطق، والهيئات التنظيمية من قطاعي الاتصالات والخدمات المالية الرقمية وخبراء الصناعة والمنظمات الدولية والإقليمية؛

4 بتنظيم حلقات دراسية وورش عمل لأعضاء الاتحاد بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الأُخرى المعنية بوضع المعايير التي تضطلع بمسؤولية رئيسية عن وضع المعايير المالية، والتنفيذ، وبناء القدرات، لزيادة الوعي وتحديد الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان والتحديات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي،

تدعو لجان الدراسات ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد إلى

1 تنظيم العمل والدراسات اللازمة لتوسيع وتسريع العمل بشأن الخدمات المالية الرقمية اعتباراً من اجتماعها الأول في فترة الدراسة المقبلة؛

2 التنسيق والتعاون مع المؤسسات والمنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير التي تضطلع بمسؤولية رئيسية عن وضع معايير الخدمات المالية وتنفيذها وبناء القدرات، ومع الأفرقة الأخرى ذات الصلة في الاتحاد،

تدعو الأمين العام

إلى مواصلة التعاون والتنسيق مع الكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الكيانات المعنية الأُخرى من أجل بلورة الجهود الدولية المستقبلية للتصدي للشمول المالي بشكل فعّال،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين إليه إلى

1 مواصلة المساهمة بنشاط في لجان دارسات قطاع تقييس الاتصالات بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز الشمول المالي، في إطار ولاية الاتحاد؛

2 تشجيع إدماج سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية وحماية المستهلكين لتحسين استخدام الخدمات المالية الرقمية بهدف زيادة الشمول المالي،

تدعو الدول الأعضاء إلى

1 وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق الشمول المالي كأمر ذي أولوية والاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتوفير الخدمات المالية إلى الذين لا يستفيدون منها؛

2 الاضطلاع بإصلاحات تكفل الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحقيق المساواة بين الجنسين في إطار أهداف هذا القرار؛

3 زيادة التنسيق، حسب الاقتضاء، بين السلطات التنظيمية الوطنية من أجل إزالة العوائق التي تمنع مقدمي الخدمات غير المصرفية من النفاذ إلى البنية التحتية لنظام المدفوعات، ومقدمي الخدمات المالية من النفاذ إلى قنوات الاتصالات وتحسين الشروط لإنجاز تحويلات معقولة التكلفة وأكثر أمناً في كلٍّ من بلد المصدر والبلد المستفيد، بما في ذلك من خلال تحسين ظروف السوق التنافسية والشفّافة.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)